

وزير المالية يتحدى البرلمان والشعب

افتعال جرعة قاتلة

نضع أمام الجميع 11 حقيقة تكشف أن وزير المالية صخر الوجيه يتحدى البرلمان ويسعى لأن يفرض على الشعب جرعة قاتلة من خلال عدم تسديد ما على الوزارة من مستحقات مالية للسفن الموردة للمشتقات النفطية..

وزير المالية وحكومة الإخوان أوقفوا التنمية وكل المشاريع الخدمية.. وسبق أن رفعوا سعر المشتقات النفطية مائة في المائة.. فلماذا يحدث عجز في الموازنة العامة للدولة؟! إن مؤامرة تجويع الشعب وإذلال ممثليه في البرلمان هي غاية الإخوان وحكومة باسندوة بهدف نهب المزد من المال العام ولو كان ذلك على حساب قتل شعب بكامله.. هذه الحقائق تكشف أن المشكلة لا تكمن في الدعم وإنما في الفساد المستشري في الجهاز الحكومي للدولة ورفع أسعار المشتقات لا يعني مزيداً من الدعم للمفسدين وتجويع الشعب.. هذه الحقائق الـ 11 كشفها تقرير اللجنة الخاصة المكلفة من البرلمان لدراسة الأسباب التي تقف خلف أزمة المشتقات النفطية وعلى وجه الخصوص في مادة الديزل والمقدم للبرلمان بتاريخ 24 مارس 2014 م.. «الميثاق» تنشر هذه الحقائق نصاً:

«الميثاق» تنشر 11 سبباً لأزمة المشتقات

ملحق (1) يوضح تفاصيل عقود شراء الطاقة المنفذة خلال عامي 2013م و2014م

م	اسم الشركة المستثمرة	الفترة م و	الحد ك ف	ساعات التشغيل	السعر سن ك لوس	نوع الوقود	طريقة الشراء		فترة العقد		ملاحظات
							تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	المناطق المستمثلة	ملاحظات	
1	الجزيرة	25	33	21,6	7,6	غاز	مناقصة	2009/12/1	2023/5/31	سينون	وقع في ديسمبر 2008م
2	الاهرام	25	11	21,6	6,6	ديزل	توجيهات	2013/6/1	2023/5/31	حضر موت	وقع في اكتوبر 2010م
		50	18	24	2,71		2010/6/1	2014/5/31	الحديدة	وقع في فبراير 2010م	
3	الاهرام	8	11	12	6,95	ديزل	توجيهات	2007/12/1	2014/5/31	البيضاء	وقع في سبتمبر 2007م
4	صقر	10	11	24	2,8	ديزل	مناقصة	2010/6/1	2014/5/31	عدن	وقع في فبراير 2010م
5	بالحامض	10	11	21	2,9	ديزل	مناقصة	2010/8/1	2014/5/25	الشحر	وقع في فبراير 2010م
6	حضر موت	25	33	21	5,97	مازوت	مناقصة	2010/8/1	2014/7/31	المكلا	وقع في فبراير 2010م
		15	24	24	2011/1/1		2014/7/31	حضر موت	وقع في يوليو 2010م		
7	عدن للحديد	20	11	18	4,18	ديزل	توجيهات	2012/9/1	2014/12/31	أمانة العاصمة	وقع في سبتمبر 2010م
8	Apr	60	33	24	3	ديزل	توجيهات	2012/7/1	2014/8/31	عدن	وقع في مايو 2010م
9	السعدي	136	11	24	3,7	ديزل	توجيهات	2013/12/14	2014/6/31	حضر موت	وقع في سبتمبر 2012م
10	دوم	90	33	24	4,5	مازوت	مناقصة	2013/8/29	2014/2/28	عدن	وقع في مايو 2013م
		54	11	24	4,2		2010/6/1	2010/6/1	عدن	وقع في يونيو 2010م	
الاجمالي		546									

جدول (2) إيرادات الصادرات النفطية وقيمة استيراد المشتقات

الفترة/بيان	قيمة إيرادات صادرات نفطية محصلة	قيمة استيراد مشتقات نفطية مغطاة من البنك المركزي	الفارق بين الصادرات والواردات
يناير	190	258	(68)
فبراير	105	239	(134)
18 مارس	109	248	(139)
الاجمالي	404	745	(341)

جدول (3) كميات الديزل المسلمة لمحطات شراء الطاقة ومحطات الكهرباء الحكومية

الفترة/بيان	2010م	2012م	2013م
كمية الديزل لمحطات شراء الطاقة	297,3	331	648
كمية الديزل لمحطات الكهرباء الحكومية	265,2	206,7	203,3
الاجمالي	562,5	537,7	851,3

الخام المخصصة للسوق المحلية، الأمر الذي أدى الى تفاقم الأزمة بشكل كبير نتيجة زيادة الطلب على مادتي الديزل والبنزين في السوق المحلية، وبالمقابل أدى الى زيادة استيراد المشتقات النفطية المسترارة من الخارج لتغطية الاحتياج.

8- الاعتداءات المتكررة على خطوط نقل الكهرباء، من محطة مأرب الغازية، تزيد من معدلات استهلاك المحطات الحكومية التي تعمل

العوامل والأسباب التي أدت الى الأزمة القائمة في المشتقات النفطية وفي مادة الديزل على وجه الخصوص:

1- تبين أن الجانب المالي هو السبب الرئيس لازمة الديزل القائمة، وأن الحكومة لم تتعامل بمسئولية كاملة مع المشكلة، من حيث عدم تسديد قيمة الشحنات المستوردة من المشتقات النفطية وإبقائها على ظهر السفن لمدة 20 يوماً، وكذا عدم سداد مبالغ الدعم لشركة النفط اليمنية من قبل وزارة المالية في المواعيد المحددة.

2- سداد ما يقارب من 80% من الدعم المستحق لشركة النفط اليمنية في شكل نفط خام، والذي يستغرق تكريره وبيعه ما يقارب «45 يوماً، وهو ما أضعف من قدرة شركة النفط اليمنية على شراء المشتقات النفطية ودفع قيمتها بمجرد وصولها الموانئ اليمنية، وبالتالي فإن آلية دفع جزء من الدعم في شكل نفط خام يمثل أحد أسباب الأزمة القائمة، وطالما استمرت هذه الآلية سيستمر تأخير السداد لقيمة المشتقات النفطية.

3- تأخر وزارة المالية في سداد قيمة المشتقات النفطية المباعة من شركة النفط اليمنية لوزارتي الكهرباء والدفاع، أثر ويؤثر سلباً على قدرة شركة النفط على دفع قيمة المشتقات النفطية.

جدول «1» يبين المبالغ المستحقة لشركة النفط اليمنية

العجز في الموازنة ذهب لكبار المفسدين

وبحسب البيانات المقدمة للجنة بتاريخ 20 مارس 2014م، فإن حجم مديونية وزارة الكهرباء لشركة النفط قد بلغت «93 مليار ريال حتى نهاية يناير 2014م، في حين بلغت مديونية وزارة الدفاع «11 ملياراً، ومديونية اليمنية ما يقارب

«8 مليارات ريال حتى 16 مارس 2014م، وتلك المديونيات تؤثر سلباً على توافر السيولة اللازمة لدى شركة النفط اليمنية لتوفير المشتقات النفطية، مع العلم أن مادة التورباين، المستخدمة، كوقود للطائرات، غير مدعومة.

4- إن استمرار تعرض أنابيب نقل النفط الخام للتفجيرات المتكررة، قد أثر سلباً على الكميات المخصصة للاستهلاك المحلي كما أثر على كمية وقيمة الصادرات الخارجية من النفط الخام، وهو ما أثر سلباً على الوضع المالي للدولة بشكل عام، وعلى صادرات النفط الخام وزيادة كمية وقيمة استيراد المشتقات النفطية من الخارج.

والجدول رقم «2» يتبين مدى زيادة قيمة المشتقات النفطية المسترارة من الخارج لتغطية السوق المحلية..

5- عدم توافر مخزون استراتيجي من المشتقات النفطية لدى شركة النفط اليمنية، موزع جغرافياً على مناطق الجمهورية، الأمر الذي يعد أحد أسباب أزمة المشتقات النفطية التي مرت بها البلاد خلال الفترة الماضية وما زالت قائمة.

6- عدم زيادة كميات المشتقات النفطية المخصصة للاستهلاك المحلي من قبل وزارة المالية منذ العام 2009م، وعدم الإخذ في الاعتبار مقدار النمو في الطلب المحلي على المشتقات النفطية، كنتيجة لتوسع ونمو الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية.

7- عدم قيام الحكومة ممثلة بوزارتي الدفاع والداخلية، بواجباتهما في تأمين أنابيب نقل النفط الخام، وخطوط نقل الطاقة الكهربائية، ومكافحة التهريب الداخلي والخارجي، وإيقاف أعمال التقطع للقاطرات المحملة بالمشتقات النفطية، وانخفاض كميات النفط

ويمثل الفارق بين دعم سعر الديزل المقدم للكهرباء، والسعر المباع في السوق المحلية «40-100 ريال/لتر.. والثاني، متوسط الدعم للتر من مادة الديزل بمبلغ «94,64 ريالاً للتر الواحد، ويمثل الفارق بين سعر 100 ريال والسعر العالمي، أي أن دعم مادة الديزل المقدم للكهرباء يصل الى «154,64 ريالاً للتر الواحد.. وعليه فإن قيمة الديزل المسلمة للكهرباء، للعام 2013م وبالباقيتها «851,3 مليون لتر تصل بالسعر العالمي الى حوالي «165,7 مليار ريال وبنسبة «95% من قيمة الديزل، وعلى الرغم من حجم الدعم الكبير الموجه للكهرباء، في ظل السعر المدعوم والبالغ «40 ريالاً للتر الواحد.. إلا أن المؤسسة العامة للكهرباء، لم تسدد ما عليها من قيمة الديزل لشركة النفط والمحاسب بسعر 40 ريالاً عليها.

هناك بعض محطات شراء الطاقة الكهربائية تستخدم مادة المازوت، والتي تُدعم بصورة كاملة، حيث بلغت الكمية المسلمة لهذه المحطات خلال العام 2013م «60,975,080 لتراً، بلغت قيمتها «8,4 مليار ريال.. في حين بلغت الكميات المسلمة من هذه المادة لمحطات الكهرباء الحكومية «770,988,049 لتراً، يبلغ قيمة الدعم المقدم من وزارة المالية لهذه الكمية مبلغ «86,7 مليار ريال، بمتوسط دعم للتر الواحد «112,4 ريال، في حين أن السعر المدعوم والمباع للكهرباء، يبلغ «25 ريالاً للتر الواحد فقط.

10- السياسات الخاطئة التي اتبعتها الحكومة في شراء الطاقة الكهربائية، بالرغم من الاعباء التي تتحملها الدولة سواء قيمة المشتقات النفطية «الديزل والمازوت» المقدمة لتلك المحطات، أو قيمة الطاقة المسترارة منها، ووفقاً للبيانات

المقدمة للجنة فقد لوحظ النمو المتزايد في كمية المشتقات النفطية «الديزل» المقدمة لمحطات شراء الطاقة الكهربائية مقارنة بتراجع تلك الكميات المقدمة للمحطات الكهربائية التابعة للمؤسسة العامة للكهرباء.

كميات الديزل المسلمة للمحطات

ويوضح الجدول رقم «3» كميات الديزل المسلمة لمحطات شراء الطاقة ومحطات الكهرباء الحكومية خلال الأعوام 2010، 2012، 2013م. يتضح من الجدول رقم «7» تراجع انتاج المحطات الكهربائية الحكومية للطاقة والذي يتبين من خلال تراجع كميات الديزل الموضحة بالجدول سنة بعد أخرى، وإحلال محطات شراء الطاقة الكهربائية بدلاً عنها، بالمخالفة لتوصيات المجلس المتكررة في هذا الشأن والتي تضمنت الحد من عمليات شراء الطاقة، نظراً لما تسببه تلك السياسة من أعباء مالية كبيرة تتمثل في رفع فاتورة دعم المشتقات النفطية.

11- ضعف التنسيق بين الجهات ذات العلاقة بالمشتقات النفطية والمتمثلة في وزارة المالية، وشركة النفط اليمنية، وشركة مصافي عدن، حيث لا تتم احاطة وزارة المالية بكافة مراحل وإجراءات الشراء، والبرنامج الزمني لوصول الشحنات المسترارة من المشتقات النفطية من كميات وقيمة وأنواع -على ضوء المناقصات التي أجريت لشراء تلك الكميات- الأمر الذي أوجد إرباكاً وعدم وضوح في تحديد مسئولية الطرف الذي تسبب في تأخير سداد قيمة تلك الشحنات، وما نجم عنه من عدم وصول للمشتقات النفطية بصورة منتظمة لتغطية السوق المحلية، وتحمل الدولة غرامات التأخير التي تطالب بها الشركات والتي تتراوح قيمتها ما بين «18.000-20.000 دولار لليوم الواحد للناقلات التي تتجاوز حمولتها «60 ألف طن.

